

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مَقْسُمُ التَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ هُوَ الْوَاجِبُ لَا الْوَجُوبُ
يَبْدُو أَنَّ الْمُحَقَّقَ الْأَخْوَنَدَ قَدْ اسْتَخَدَ عِبَارَةً مَسَامِحِيَّةً حِينَمَا وَضَعَ مَقْسُمَ «الْتَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ» هُوَ الْوَجُوبُ – أَيُّ الْوَجُوبُ
الْتَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ – فَعَبَرَ عَنْهُمَا بِالْأَسْلُوبِ التَّالِيِّ قَائِلًاً:

«إِحْدَاهَا – أَيُّ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ – الْوَجُوبُ التَّوْصِلِيُّ هُوَ مَا كَانَ الْغَرْضُ مِنْهُ يَحْصُلُ بِمَجْرِدِ حَصْولِ الْوَاجِبِ وَ يَسْقُطُ
بِمَجْرِدِ وُجُودِهِ بِخَلَافِ التَّعْبُدِيِّ إِنَّ الْغَرْضَ مِنْهُ لَا يَكَادْ يَحْصُلُ بِذَلِكِ بَلْ لَا بَدَّ – فِي سُقُوطِهِ وَ حَصْولِ غَرْضِهِ – مِنْ إِلَيْتَانِ بِهِ مُتَقْرِبًا
بِهِ مِنْهُ تَعَالَى.»^[1]

بَيْنَمَا يُفْتَرَضُ أَنَّ يَنْتَسِبُ «الْتَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ» إِلَى الْوَاجِبِ الْمُتَغَيِّرِ – لَا الْوَجُوبُ الثَّابِتُ – وَ سَنَسْتَجْلِبُ تَعْلِيَةَ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ
فِي هَذَا الْمَسَارِ أَيْضًاً.

تَعْلِيَةُ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ تَجَاهُ أَسْتَاذَهُ
وَقَدْ تَصَدَّاهُ الْمُحَقَّقُ الْأَصْفَهَانِيُّ مُسْتَشْكِلًا قَائِلًاً:

«لَا يَخْفِي عَلَيْكَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ فِي الْغَرْضِ مِنَ الْوَاجِبِ (الْمُتَغَيِّرُ إِلَى التَّعْبُدِ وَغَيْرِهِ) لَا الْغَرْضُ مِنَ الْوَجُوبِ
(الرَّاسِخُ فِيهِمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءِ) إِذَ الْوَجُوبُ (فِيهِمَا مُوَحَّدٌ بِلَا تَغَيِّرٍ) – وَ لَوْ فِي التَّوْصِلِيِّ – لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَنَّ يَكُونُ دَاعِيًّا لِلْمَكْلَفِ إِلَى مَا
تَعْلُقُ بِهِ (فِي أَمْرِهِ الْمَوْلَى كَيْ يَتَحَقَّقَ الْإِنْبَاعُ الْأَرْوَمِيُّ وَ الدَّاعِيُّ الْوَجُوبِيُّ عَلَى أَيَّةِ حَالَةٍ: بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ التَّعْبُدِيِّ وَ التَّوْصِلِيِّ) وَ مِنْهُ يَظْهُرُ
أَنَّ الْوَجُوبُ فِي التَّوْصِلِيِّ لَا يَغَيِّرُ الْوَجُوبَ فِي التَّعْبُدِيِّ أَصْلًا (فَالْحُكْمُ سُوِّيُّ فِيهِمَا) حَتَّى بِلَحْاظِ الْغَرْضِ الْبَاعِثُ لِلْإِيجَابِ، فَتَدَبَّرُ
جِيدًا (فِي الْتَّالِيِّ إِنَّ الْفَارَقَ يَتَجَلَّ فِي غَرْضِ الْوَاجِبِ فَإِنَّهُ الْمُتَشَقِّقُ إِلَى شَقَقِهِ، نَظِيرُ غَرْضِ الْمَوْلَى فِي الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ فَإِنَّهُ قَدْ
اسْتَهَدَ إِلَيْنَا السُّورَةُ بَيْنَمَا لَمْ يَسْتَوْجِبُ السُّورَةُ فِي النَّافِلَاتِ لِأَنَّهُ غَرْضُهُ فِي النَّافِلَةِ).»^[2]

الْحِمَايَةُ الْوَافِيَّةُ عَنْ صَاحِبِ الْكَفَايَةِ

لَقَدْ حَاوَلَ أَسْتَاذَنَا الْمَعْظَمُ الشَّيْخُ الْوَحِيدُ الْخَرَاسَانِيُّ أَنْ يَصُونَ مَقَالَةَ الْمُحَقَّقِ الْأَخْوَنَدَ – عَنْ إِشْكَالِيَّةِ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ – قَائِلًاً:

«وَقَدْ دَفَعَ الأَسْتَاذَ (الشَّيْخُ وَحِيدُ الْخَرَاسَانِيُّ) كَلَا الإِرَادِينَ (الْوَارِدِينَ مِنْ جَانِبِ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ):

1. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبِأَنَّ الْوَجُوبَ التَّعْبُدِيِّ وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَلِفُ عَنِ الْوَجُوبِ التَّوْصِلِيِّ ذَاتًا، لَا الْوَجُوبَ كَيْفَمَا كَانَ فَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ، وَ لَا
يَخْتَلِفُانَ كَذَلِكَ مِنْ نَاحِيَةِ الْغَرْضِ الْأَوَّلِيِّ لِلْوَجُوبِ، وَ هُوَ جَعْلُ الدَّاعِيِّ، لَكِنَّهُمَا مُخْتَلِفَانَ مِنْ جَهَةِ الْغَرْضِ النَّهَائِيِّ، لَا الْغَرْضُ مِنْ
جَعْلِ الْوَجُوبِ هُوَ جَعْلُ الدَّاعِيِّ، وَ الْغَرْضُ مِنْ جَعْلِ الدَّاعِيِّ هُوَ حَصْولُ الْمُتَعَلِّقِ، وَ الْغَرْضُ مِنْ حَصْولِ الْمُتَعَلِّقِ حَصْولُ الْمُصْلَحَةِ
الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْمُتَعَلِّقِ، فَلَوْ كَانَتِ الْمُصْلَحَةُ مَقِيَّدَةً – أَيْ كَانَتْ قَائِمَةً بِالْعَمَلِ الْمَأْتِيِّ بِهِ مَعْ قَصْدِ الْقَرْبَةِ – كَانَ الْغَرْضُ مِنْ جَعْلِ

الداعي هذا العمل المقيد، فما لم يحصل لم يتحقق الغرض، ومتى لم يحصل جعل الداعي بهذا الغرض لم يتحقق الوجوب، فلا حالة لا يتحقق الغرض من الوجوب المجعل على الصلاة - مثلاً - إلا بالإتيان بها بقصد القرابة، فقول صاحب الكفاية: «بأنَّ التعبدي هو الذي لا يسقط الأمر فيه - أو لا يتحقق الغرض منه - إلا إذا أتي به متقرّباً به، بخلاف التوصلي الذي هو مطلقٌ من هذه الجهة» كلام صحيح... و لا يرد عليه الإشكال، لوجود الفرق بينهما في الغرض النهائي و هو المصلحة، وإن لم يفترقا في الغرض الأولي و هو جعل الداعي.

2. وأما الثاني، فإنه غفلة منه (المحقق الأصفهاني) - قدس سره - عن مطلبين:

Ø أحدهما: إنَّ الصيغة مركبة من المادة و الهيئة، فقولهم: «إطلاق الصيغة» مشترك، و لذا يأتي السؤال: هل المراد إطلاق المادة أو الهيئة؟

Ø الثاني: لقد ذكر في «الكفاية» في الأمر الأول «إطلاق الصيغة» لكنه قال في الأمر الثالث «إطلاق الصيغة يقتضي التوصيلية» فلو التفت المحقق الأصفهاني إلى المطلبين لم يشكل على «الكفاية» بما ذكر. [3]

جواب بديل تجاه أستاذنا الكبير - دام ظله -

و نلاحظ عليه:

- أولاً: إنَّ مقالته ستفضي إلى أنه لا فارق بين أنَّ نضع المقسم هو الواجب أو الوجوب، إذ «غرض الوجوب النهائي» أيضاً كالواجب. سيَتَبَدَّل حسب إرادة المولى، بينما الحقيقة هي أنَّ «غرض الوجوب» موحد - و هو الداعي - فلا يتشعب إلى غرض بدائي و نهائي، و لكنَّ الواجبات تقع وعاءَ التغييرات - و لهذا تتشعّق إلى عدة أنواع ضمن الأصول -.

- ثانياً: بإمكاننا أن ننقض مقالته بأنَّ نرى الواجب يتَنَوَّع إلى: واجب بسيط و واجب ذي الأجزاء، فهل سيُقرَّ القائل بأنَّ الوجوب أيضاً سيَتَحَوَّل إلى شَقَّين، بينما الوجوب وَتُرْ و منفرد نظير وجوب الإمساك للصوم و وجوب الصلاة و وجوب الحج، فإنه يَسْتَدِعِي البُعْث و التَّحْرِيك على الإطلاق، غير أنَّ الواجب هو معرض التغييرات و الانقسامات - كما هو شائع في الأصول - وبالتالي إنَّ «الغرض البدائي أو النهائي» لا يُجَزِّء الوجوب الموحد أبداً.

فالمستخلص، أنا لو راجعنا مقالة الأصوليين - بأسرهم - لرأيناهم قد تَسَالموا على أنَّ «التعبدي و التوصلي» يَقْعَد صفة «الواجب» لا للوجوب، وبالتالي لا تتوَجَّه إعترافياً «أستاذنا المبجل» تجاه المحقق الأصفهاني، مما يعني أنَّ إشكالية المحقق الأصفهاني وجيهة تجاه المحقق الآخر، إلا أنَّ صاحب الكفاية قد تسامح في تعابيره فجعل الوجوب مقسمًا للتعبدي و التوصلي.

الإشكالية الثانية الضئيلة للمحقق الأصفهاني تجاه أستاذه
و قد استورد المحقق الأصفهاني هجمةً أخرى تجاه أستاذه قائلاً:

«و الإطلاق (الذي ادعاه صاحب الكفاية بأنه: هل يقتضي التعبدي أم التوصلي) المدعى في المقام هو إطلاق المادة (الصلاحة مثلاً) دون إطلاق الوجوب والأمر (والذي قد زعمه صاحب الكفاية، وبالتالي إنَّ إطلاق المادة هو الذي يَسْتَدِعِي التوصيلية لا إطلاق الوجوب) ففي الحقيقة لا وجه لجعل هذا البحث من مباحث الصيغة.» [4]

و من الجلي أنَّ هذه الإشكالية تَسْتَشَكَّل على أسلوب صاحب الكفاية في تنظيم الأبحاث، بحيث يَعْتَقِد المحقق الأصفهاني أنَّ موطن

أبحاث «التعبدِي و التَّوْصِلِي» لا يليق بمبحث الصيغ.

إلا أنها إشكالية زائفة، إذ صاحب الكفاية حينما أنهى مباحث المادة و الصيغة تماماً، قد شرع في دراسة سائر أبعاد «الأوامر» و طوارئها، و حيث إن «التعبدِي و التَّوْصِلِي» يرتبطان بحيثية خاصة من الأوامر الواجبة و المستحبة، فلم يطرحهما ضمن «مادة الأمر» لانعدام ارتباطهما بالمادة أساساً.
تحديد تعريف «التعبدِي و التَّوْصِلِي»

لقد أسلفنا تعريف المشهور، حيث قد استعرضه المحقق العراقي قائلاً:

«المشهور بين القدماء كون المدار:

– في توصيلية المأمور به معلومية الغرض الداعي على الأمر بحيث يعلم أن المقصود للأمر أو المأمور التوصل به إلى هذا الغرض.

– و في قبالة ما لا يعلم الغرض المزبور فيسمى تعبدياً بمحاطة أن الإقدام به ليس إلا من جهة التعبد [لمولاه] بلا قصده التوصل به إلى شيء معلوم.»[5]

بينما ننقض هذا التفكيك من قبل المشهور:

– بأننا قد عرفنا الغرض من تشريع «الصلة التعبدية» في بعض المواطن.[6]

– و على صعيد مقابل، قد جهلنا بعض «أغراض التوصيليات» نظير دم الحيض أو حبة شعرة من القطة فإنها تُبطلان الصلاة و تستوجبان الطهارة البدنية، من دون أن نعرف غرض الإيجاب و سره نهائياً، فرغم توصليتها إلا أن الغرض مجهول تماماً.[7]

التعريف الثاني تجاه «التعبدية و التَّوْصِلِية»
و نظراً لحرارة تعريف المشهور، فقد اصطفى الشيخ الأعظم تعريفاً آخر قائلاً:

«هداية في تقسيم الواجب إلى التعبدِي و التَّوْصِلِي: قد عرفت فيما سبق أن للواجب أقساماً عديدة باعتبارات مختلفة وقد عرفت الكلام في تحقيق الواجب المطلق و المشروط و ما يتفرع عليه و ينقسم باعتبار آخر إلى تعبدِي و توصلي و قد يعرف الأول بما لا يعلم انحصار مصلحته في شيء و الثاني بما يعلم انحصارها في شيء و الثاني غير منعكس لخروج جملة من التوصيليات التي لا يعلم وجه المصلحة فيها فضلاً عن انحصارها في شيء كتوجيه الميت حال الاحتضار إلى القبلة و مواراته و نحو ذلك فالأوجه أن يعرف أن التعبدِي ما يشترط فيه القرابة و التوصلي ما لا يشترط فيه القرابة سواء في ذلك كون الواجب من الماهيات المختبرة كالصلة و الحج و نحوهما أو لا كالذبح و النحر و الحلق و التقصير و نحوها و بين كل من التعبدِي و التَّوْصِلِي و النفسي و الغيري عموم من وجه و الصور أربع و الأمثلة ظاهرة غير خارجة عن الوضوء و الصلاة و توجيه الميت إلى القبلة و غسل الثوب و منه يظهر فساد ما قد زعمه بعضهم في تحديدهما أن التوصلي ما كان الغرض من الأمر به الأمر بشيء آخر و التعبدِي بخلافه فإن ذلك سهو ظاهر و كأنه تشابه الأمر عليه في إملاء التوصل بالصاد مع التوصل بالسين و هو يساوق الوجوب الغيري و إلا فكيف يعقل أن يكون تغسيل الأموات و تكفينها و دفنهما من الواجبات التوصيلية.

فحاصل الفرق بين القسمين أن التعبدِي مشروط بالقرابة و التَّوْصِلِي لا يشترط فيه ذلك و قد يفرق بينهما بوجهين آخرين:

- أحدهما لزوم المباشرة في الأول بخلاف الثاني إذ يجري فيه حصول الفعل في الخارج ولو ب مباشرة من غير المكلف.

- الثاني اجتماع الثاني مع الحرام بخلاف الأول إذ لا يعقل أن يكون العبادة محرمة و كلامهما فاسدان أما الأول فلأن القائل بالفرق المذكور إن أراد به أن ظاهر الأوامر التوصيلية يقضى بعدم لزوم المباشرة من المخاطب بالخطابات الدالة على هذه الواجبات فهو مما لا ينبغي أن يصفع إلية ضرورة أن ظاهر الصيغ الأمريكية توجه التكليف المستفاد منها إلى خصوص المخاطب بها كيف و حال الفاعل و نفس الفعل سواء فلو احتمل أن لا يكون الفاعل المخاطب مباشرًا له فيحتمل أن لا يكون نفس الفعل مأمورا به أيضا و ذلك ظاهر جدًا.

و إن أراد بذلك أن مجرد كون الواجب توصليا يقضي بأن لا يكون المباشرة للفعل المأمور به واجبا و إن كان ظاهرا في المباشرة بحسب القواعد اللغوية فهو أوضح فسادا من سابقه إذ ليس فيها ما يقضي إذ لا يعني بالتوصيلية إلا ما لا يكون قصد القرابة معتبرا فيه و ذلك لا يقتضي شيئا و إن أراد بذلك أن أدلة جواز الاستنابة إنما هي حاكمة على ظاهر الأوامر الواردة في الأفعال الخاصة و هي لا تجزي في التعبديات فهو منقوص بجملة من التوصيليات التي لا يجوز فيها الاستنابة كالمضاجعة و الجماع و بجملة من التعبديات التي يصح الاستنابة فيها كالحج وزيارة و نحوهما و الوجه في ذلك أن أدلة النيابة لا اختصاص لها بواجب دون واجب فيما يكون محله لا يفرق بين التعبدي و التوصلي فإن قلت لا ينبغي إنكار عدم لزوم المباشرة في الواجبات التوصيلية ضرورة حصول الواجب فيها بفعل الغير كما في غسل الثوب إذا التزم غسله غير المكلف بل و لو حصل من دون مباشرة آدمي أيضا كان مجزيا قلت فرق ظاهر بين حصول الواجب في الخارج وبين ارتفاع موضوعه و محله في الخارج و ما يرى من الأئمة إنما هي من قبيل الثاني كما إذا ارتفع موضوع التعبدي أيضا مثل ما إذا احترق الميت فلا يجب عليه الصلاة و بالجملة ظاهر الأمر هو المباشرة و القائل بعدم لزوم المباشرة إنما اختلط عليه الأمر بين الوجهين مع ظهور افتراقهما»[8]

وجهة نظر المحققين التائيني و الخوئي تجاه تعريفهما
و قد أشار المحقق الخوئي أيضاً إلى تشقق الشیخ قائلًا:

«الجهة الرابعة) يقع الكلام في الواجب التوصلي و التعبدي و قبل بيانهما نقدم مقدمة و هي ان الواجب التوصلي يطلق على معنيين:

(الأول) ما لا يعتبر فيه قصد القرابة، و ذلك كفسل الميت و كفنه و دفنه و ما شاكل ذلك حيث أنها واجبات في الشريعة الإسلامية و لا يعتبر في صحتها قصد القرابة و الإتيان بها مضافا إلى الله سبحانه و تعالى، فلو أتى بها بدون ذلك سقطت عن ذمته نعم استحقاق الثواب عليها يرتكز على الإتيان بها بقصد القرابة و بدونه لا يستحق، و ان حصل الاجزاء.

(و لكن نلاحظ على مقالته القائلة «نعم استحقاق الثواب عليها يرتكز على الإتيان بها بقصد القرابة و بدونه لا يستحق، و ان حصل الاجزاء» بأنّ:

1. الشّارع سيتفضّل على الممثّل حتّماً رغم انعدام قصد القرابة نظير ردّ السّلام، فرغم أنّه توصليّ إلا أنّ الرّاد يُثاب، إذ أساس «إعطاء الثواب» يُعدّ عمليّة تفضيلية من قبل الله تعالى - ليس أكثر- فإنّ العبد لا يُستحقّ بالذات شيئاً على عاتق مولى، فمهما استلمه فهو من فضل الله يؤتى به من يشاء و الله ذو الفضل العظيم[9] و لهذا نراه تعالى ربما يعطي بلا حساب بل أحياناً يُضاعفه أضعافاً هائلة[10].

2. الامثال يُعدّ موضوع المدح من الزاوية العقلية أيضاً، فبالتالي سيحكم العقل باستحقاق الثواب الموعود رغم انعدام نية المكلف -نظير رد السّلام- فحيث قد امثّل فسوف يمن الشّارع عليه و سيراه العقل مستحفاً للثواب أيضاً، فلا تقولوا «بأنّ عديم القرابة هو

و لا ينافي ذلك اعتبار أمور أخرى في صحتها، مثلاً يعتبر في صحة غسله أن يكون الغاسل بالغاً، و أن يكون مماثلاً و لو كان غيره بطل إلا في موارد خاصة، و أن يكون الماء مباحاً و أن تكون الأغسال الثلاثة متربة و غير ذلك و في مقابلة ما يعتبر فيه قصد القربة و هو المعتبر عنه بالواجب التعديي، فلو أتى به بدون ذلك لم يسقط عنه و كان كمن لم يأت به أصلاً.

(التعريف) الثاني ما لا تعتبر فيه المباشرة من المكلف بل يسقط عن ذمته بفعل الغير سواءً كان بالاستنابة بل ربما لا يعتبر في سقوطه الالتفات و الاختيار، بل و لا إتيانه في ضمن فرد سائع، فلو تحقق من دون التفات و بغير اختيار، أو في ضمن فرد محرم كفى. (فيعود مثال هذا التفصيم إلى الأول) و ان شئت قلت: ان الواجب التوصلي مرة يطلق و يراد به ما لا تعتبر فيه المباشرة من المكلف. و مرة أخرى يطلق و يراد به مالاً يعتبر فيه الالتفات و الاختيار. و مرة ثالثة يطلق و يراد به مالاً يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائع. و يقابل القسم الأول ما تعتبر فيه المباشرة. و القسم الثاني ما يعتبر فيه الالتفات و الاختيار.

و القسم الثالث ما يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائع، فلو أتى به في ضمن فرد محرم لم يسقط. ثم ان القسم الأول من الواجب التوصلي بالمعنى الثاني قد يجتمع مع الواجب التعديي بالمعنى الأول – و هو ما يعتبر فيه قصد القربة – في عدة موارد: منها الزكاة فانها رغم كونها واجبة تعبدية يعتبر فيها قصد القربة و الامتنال تسقط عن ذمة المكلف بفعل الغير سواءً كان بالاستنابة أم كان بالتبوع إذا كان مع الاذن، و أما لو كان بدونه فالسقوط لا يخلو عن إشكال و ان نسب إلى جماعة. و منها الصلوات الواجبة على ولد الميت، فانها تسقط عن ذمته بإتيان غيره كان بالاستنابة أم كان بالتبوع رغم كونها واجبات تعبدية. و منها صلاة الميت فانها تسقط عن ذمة المكلف بفعل الصبي المميز نائباً كان أم متبرعاً، كما ذهب إليه جماعة منهم السيد (قده) في العروة و قرره على ذلك أصحاب الحواشي. و منها الحج، فإنه واجب على المستطيع و لم يسقط بعجزه عن القيام بأعماله اما من ناحية ابتلائه بمرض لا يرجى زواله و اما من ناحية كهولته وشيخوخته، و لكن مع ذلك يسقط عنه بقيام غيره به رغم كونه واجباً تعبدياً و منها غير ذلك.

فالنتيجة هي انه لا ملزمة بين كون الواجب تعبدياً و عدم سقوطه بفعل الغير، فان هذه الواجبات بأجمعها واجبات تعبدية فمع ذلك تسقط بفعل الغير.

و من هنا يظهر ان النسبة بين هذا القسم من الواجب التوصلي و بين الواجب التعديي بالمعنى الأول عموم و خصوص من وجه، حيث ينفر.

الأول عن الثاني بمثل تطهير الثياب من الخبر و ما شاكله، فإنه يسقط». [11]

[1] آخوند خراسانى محمدكااظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). قم ص72 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] اصفهانی محمد حسين. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. ص319 بيروت مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] حسينی میلانی على، تحقيق الأصول على ضوء أبحاث آية الله العظمى الوحد الخراسانى مد ظله. 2. Vol. 69 و 70. مركز الحقائق الإسلامية.

[4] نفس المصدر.

[5] عراقی ضیاءالدین. مقالات الأصول. 1. Vol. قم ص229 مجمع الفكر الإسلامي.

[6] نظير ما ورد ضمن المؤثر: إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر. و أن الصلاة عمود الدين. و أن لها خمس عشر فوائد دنيوية و أخرى وفقاً للروايات.

[7] و لهذا قد علق عليه المحقق العراقي أيضاً قائلاً: « و عند أهل العصر من أمثال زماننا كون المدار في التوصيلية على عدم احتياج حصول الغرض و المصلحة القائمة بالمؤمر به إلى كون الفعل قريباً، قبال ما إذا احتاج إلى ذلك فيسمى تعبيداً.» (نفس المصدر)

[8] انصارى مرتضى بن محمدامين. مطارات الأنوار / طبع قديم. قم ص59 و 60 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[9] سورة التّحديد، الآية 21.

[10] نظراً لقوله تعالى: للذين أحسنوا الحسنى و زيادة. (يونس الآية 26)

[11] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. قم ص139 انصاريان.